# المقياس: العلاقات الجزائرية الأوربية 1

#  السنة الأولى ماستر

**التخصص: تاريخ الجزائر الحديث 1519-1830**

المحور ا**لثاني**: **العلاقات الجزائرية الانكليزية (البريطانية)**

**ثالثا: معاهدات الجزائر مع إنجلترا (بريطانيا)**

**أ.د. عبد القادر فكاير**

**1- قائمة المعاهدات:**

لقد أبرمت الجزائر مع انكلترا (بريطانيا) حولي 20 معاهدة كانت الولى في سنة 1622، أما الآخيرة فكانت في سنة 1824، وفيما يلي قائمة لها.

1- أول معاهدة بين الجزائر والانكليز عن طريق الدولة العثمانية 1622:

2- معاهدة السلم 1662، بين شارل الثاني ملك انكلترا ، ومدينة مملكة الجزائر، تتكون من 15 مادة . في 23 أفريل 1662.

3- معاهدة السلم بين تشارلز ملك انكلترا والباشا وديوان الجزائر في 3 ماي 1664، تتكون من 14 مادة.

4- معاهدة بين انكلترا والجزائر وقعت بمدينة الجزائر في 10 أفريل 1682.

5- معاهدة بين انكلترا والجزائر وقعت في مدينة الجزائر في 06 أفريل 1686 تتكون من 22 مادة.

6- معاهدة بين الجزائر وانكلترا ، وقعها القبطان موندن (Munden) والقنصل كولي (Cole) سنة 1700تتكون من 4 مواد.

7- بنود سلم وتجارة بين الأمير آن ومصطفى باشا في 18 أكتوبر 1703، تتكون من 3 بنود.

8- بنود سام وتجارة بين الأمير جورج ملك بريطانيا العظمى، وعلي باشا داي الجزائر، 1716، تتكون من 4 مواد.

9- توقيع معاهدة بين بريطانيا العظمى والجزائر، يوم 18 مارس 1729.

10- مادة إضافية بين بريطانيا العظمى والجزائر، وقعت بالجزائر في 3 جوان 1751.

11- مواد سلم وتجارة بين بريطانيا العظمى والجزائر، أبرمت بمدينة الجزائر يوم 14 ماي 1762.

12- مواد السلم والتجارة بين ملك بريطانيا العظمى جورج الثالث والجزائر في يوم 3 أوت 1765، تتكون من مادتين.

13- معاهدة بين الجزائر وبريطانيا العظمى وقعت في مدينة الجزائر في 3 سبتمبر 1800.

14- معاهدة بين الجزائر وبريطانيا العظمى وقعت في 19 مارس 1801.

15- معاهدة سلم بين الجزائر وصقلية بوساطة من بريطانيا العظمى وقعت في مدينة الجزائر، يوم 21 نوفمبر 1813.

16- معاهدة بين الجزائر وبريطانيا العظمى وقعت في مدينة الجزائر في 3 أفريل ، مع إضافة مادة في 20 ماي 1816. تتكون من 4 مواد.

17- مادة إضافية بين الجزائر وبريطانيا العظمى، وقعت في مدينة الجزائر يوم 20 ماي 1816. (إثر حملة اكسموث).

18- معاهدة بين الجزائر وبريطانيا العظمى وقعت في الجزائر يوم 28 أوت 1816.

19- إعلان عن تجديد السلم بين الجزائر وبريطانيا يوم 26 جويلية 1824.

**2- التعليق على بعض المعاهدات:**

**أول معاهدة بين الجزائر والانكليز عن طريق الدولة العثمانية 1622:**

 لقد تم عقد هذه المعاهدة بعد حملة عسكرية قامت بها انكلترا ضد مدينة الجزائر سنة 1620 بقيادة روبيرت مانسيل (Robert Mansell)، وقد فشلت هذه الحملة ، ولذا أخذ الانكليز يميلون إلى عقد معاهدة مع إيالة الجزائر، ليتجاوزوا المشاكل التي تعرضت لها سفنهم في البحر الأبيض المتوسط. وقد نصت هذه المعاهدة على خمسة بنود نصت على الاستمرار في إرسال القناصل الانكليز إلى الجزائر، كما نصت على إمكانية دخول التجار الإنكليز إلى الجزائر. وتجدر الإشارة إلى أن هذه المعاهدة أبرمتها انكلترا مع الجزائر وتونس، بواسطة الدولة العثمانية. جاءت تحت عنوان "استسلام أو اتفاق سلام بين تونس والجزائر في القسطنطينية ومقبول وموقع من قبل مفوضي الجزائر وتونس. صنع في مارس 1622"

**معاهدة 3 ماي 1662 :**

 وقعت هذه المعاهدة،بين انكلترا والجزائر بطلب من ملك بريطانيا الذي ناب عنه الأدميرال آرثر هاربرت إسكوبير،قائد الأسطول البريطاني في البحر المتوسط، وداي الجزائر بابا حسن (1862-1683). وقعت بتاريخ 9 أفريل 1682، وبالتاريخ الهجري 11 رجب 1093.

 تعتبر هذه المعاهدة ثاني معاهدة أبرمت بين البلدين احتوت على 14 مادة تناولت قضايا السلم والأمن بين البلدين، فقد ركزت المادة الأولى على حالة السلم فلا يقع اعتداء ضدّ بعضهما البعض، لا بين سفنهما ولا رعاياهما ولا بين شعبيهما. كما تعرضت إلى أن كلّ السفن التابعة لبريطانيا العظمى أو لرعاياها تستطيع الرسو في ميناء الجزائر أو في أي ميناء آخر تابع لحكومة الجزائر. وتستطيع التعامل والبيع والشراء مثلما كان الشأن في الماضي مقابل دفع رسم عشرة في المائة كما هي العادة. أما البند الثالث فذكر أن كلّ رعايا بريطانيا العظمى الذين هم عبيدا في الجزائر سيطلق سراحهم ولن يسمح في المستقبل لا باسترقاق ولا ببيع أو شراء أيّ أحد من رعايا جلالته في الجزائر. أما البند الرابع فتحدث عن منع سفن تونس أو لطرابلس أو لسلا باقتياد بّحارة أو أمتعة ملك لرعايا بريطانيا العظمى إلى الجزائر، فإنّه لن يسمح لهم ببيعها في الجزائر. أما امادة 5 فتحدثت عن عدم مصادرة ممتلكات الرعايا الانكليز في الجزائر بل توضع في يدي القنصل.المادة6 تناولت حرية قيام القنصل والرعايا الانكليز في الجزائر ممارسة شعائرهم الدينية. وعن الرعايا الانكليز في الجزائر فذكرت، إذا اعتدى أحد من رعايا جلالته على تركي أو على أحد السكّان الأصليين، فإنّه يعاقب إذا ما تمّ القبض عليه (المادة 7). لا يجبر القنصل ولا أيّ واحد من رعايا جلالته على دفع دين أيّ إنكليزي أو أحد آخر من رعايا جلالته إلاّ إذا كان ضامنًا له، (المادة 11) كما تحدثت المواد 8، 9، 10 على نشاط السفن سواء الحربية منها أو التجارية الانكليزية في الموانئ الجزائرية. **أما المادة 13** فتعرضت إلى النزاعات الّتي قد تنشب بين رعايا رعايا انكليز، فيتمّ الفصل بينهم من طرف القنصل.

**معاهدة السلم و التجارة بين بريطانيا العظمى و الجزائر في 5 افريل 1686:**

 لقد تم تجديد هذه المعاهدة حفاظا على السلم سنة 1686، عن طريق السيد وليام ساومس بارت، في طريقه متوجها إلى القسطنطينية، بإعتباره سفيرا للملك البريطاني جايمس الثاني إلى السلطان العثماني، وفي سنة 1691 جددت المعاهدة كذلك من طرف توماس باكر دون تعديلات تذكر في كلا المعاهدتين. وقد تمت المصادق عليها من طرف الفارس قييوم سوام باروني، سفير لدى جلالة السلطان، في 5 افريل 1686.نمط قديم (مخطوط باليد). وقد احتوت المعاهدة على 22 مادة نذكر منها الأول: "من الآن وصاعدا منح و اتفق على معاهدة الصلح هذه المبرمة من طرف آرتير هاربر المبجل أميرال اسطول جلالته في البحر المتوسط، وسوف يتم التاكيد عليه وملاحظته دون الاخلال ، صاحب سمو ملك بريطانيا العظمى، و فرنسا، وايرلندا، حام الديانة المسيحية وكبار السلاطين المشهورين لدولة باشا، آغا، حكام المدينة، ومملكة الجزائر، وبين دولهم ورجالهم من الجهتين، أن البواخر و السفن الأخرى، الرجال و شعوب كلا الطرفين، لا يقومون باي ضرر، إهانة، شتم، قولا او فعلا، لكن يعاملون بعضهم بعضا بكل احترام و اخوة ممكنة، وكل النزاعات و الادعاءات مهما كانت في يومنا هذا بين الطرفين تكون ملغاة". وصودق على المعاهدة و ختم عليها ، في الخامس يوم من افريل ، في سنة سيدنا عيسى الف و ستة مائة و ستة و ثمانون، و في السنة الهجرية ألف وسبعة و تسعون وثلاثة و عشرون من شهر القمري جماد الأول.

**معاهدة سنة 1700م بين بريطانيا العظمى والجزائر موقعة بالجزائر، 17 أغسطس 1700**

 كانت معاهدة سلم وتجارة بين الداي مصطفى (1700-1705م) وملك بريطانيا وليام الثالث William III (1689- 1702م)؛ لسنة 1700 قد أكدت ما جاء في معاهدة 1682م بين بابا حسان (1682-1683م) وشارل الثاني Charles II (1660- 1685م) بإضافة مادتين. سلم مؤكد، ومواد إضافية عقدت مع حاكم الجزائر من طرف القبطان ماندن، والقنصل كول. وقد احتوت المعاهدة على أربعة مواد. وقد عُقدت هذه المعاهدة في عهد الملك وليم الثالث William III (1689- 1702م) ملك بريطانيا.

 وكانت معاهدة سنة 1700م، معاهدة سلم وتجارة بين الداي مصطفى (1700-1705م) والقبطان جون ماندن والقنصل البريطاني بالجزائر روبرت كول؛ أكدت ما جاء في معاهدة 1682م بين بابا حسان (1682-1683م) وشارل الثانيCharles II (1660- 1685م) بإضافة مادتين حسب مولود قاسم.

 وقد أكدت المادة الأولى عدم اعتراض السفن الجزائرية للسفن البريطانية، سواء في البحر أو في السواحل التابعة لبريطانيا، تأكيدا لما جاء في معاهدة سنة 1682م، وكل قائد سفينة جزائرية لا يحترم ذلك يتعرض لعقوبة شديدة من طرف الداي. أما المادة الثانية فقد منحت أجل لكل السفن البريطانية التي لا تملك وثيقة مرور، لغاية آخر سبتمبر 1701م، للحصول على وثيقة المرور، وقبل هذا التاريخ لن تتعرض السفن الجزائرية لأي سفينة بريطانية. لكن بعد هذا التاريخ كل سفينة لا تحمل وثيقة مرور تُصادر هي وما عليها من بضائع، لكن يُطلق سراح طاقمها. أما المادة الثالثة فجاءت لحماية الإنكليز بالجزائر من البحارة الجزائريين، تحت مسؤولية ضابط يُكلف من طرف الداي بحماية الإنكليز في الميناء، ويعاقب كل من يتعرض للإنكليز في الجزائر. وختمت المعاهدة بمادة رابعة ذكر فيها تاريخ الإمضاء على المعاهدة.

**معاهدة بين بريطانيا العظمى والجزائر. موقعة في الجزائر في 28 أكتوبر 1703:**

مواد السلم والتجارة بين صاحبة السمو القوية، الأميرة آن بفضل الله ملكة بريطانيا العظمى، فرنسا وأيرلندا، حامية العقيدة المسيحية. والسيد الأعظم مصطفى داي، الباشا، الآغا وحكام مدينة ومملكة الجزائر العظيمة ببارباريا؛ المصادق عليها، والمؤكدة والمجدَدة من طرف جورج باينغ إيسك، أميرال الجناح الأحمر لأسطول صاحبة الجلالة يوم 28 أكتوبر، 1703م.

 معاهدة تجارية واقتصادية تحت تسمية معاهدة سلم وصداقة بين الداي مصطفى دائما وملكة بريطانيا آنAnne (1702- 1714م). وقد عقدت هذه الاتفاقية بعد مجيء القائد بينغ الإنجليزي Byng على رأس خمسة مراكب بحرية، واقترح على الديوان إبرام معاهدة تسوي الإنكليز والهولنديين بالفرنسيين في الميدان التجاري والاقتصادي. وذكر يحي بوعزيز أن القائد بينغ لم يحصل على طائل لأن العلاقات مع فرنسا في هذه الفترة كانت حسنة للغاية، بينما ذكر عبد الرحمان الجيلالي أن الأمر تم للإنكليز.

وقَع المعاهدة نيابة عن الملكة آن جورج بينغ، الذي عينته الملكة آن، أميرال البحرية البريطانية منذ 1 مارس 1703م، وكان يجوب غرب المتوسط لمنع إسبانيا من السيطرة على صقلية.

 والواضح من البنود أن التعامل بين الجزائر وبريطانيا كان تعامل الند للند، على اعتبار أن رعايا الطرفين سيتعاملون بالسلم والصداقة المتبادلة. ووصف الجزائر، في مقدمة المعاهدة، بالعظيمة، وفي المادة الأولى التي أكدت وجددت ما تم الاتفاق عليه في المعاهدات السابقة بين الجزائر وبريطانيا (معاهدة سنة 1682م، 1686م، 1700م)، مؤكدة أن كل الخلافات بين الطرفين سيتم تجاوزها دون أي أثر على العلاقات الثنائية.

 وجاءت المادة الثانية لتحدد نسبة الضريبة الجمركية على السلع البريطانية التي قدرت بـ 10 في المائة، والتي ستُخفَض إلى 5 في المائة مستقبلا. أما السلع التي غنمتها السفن البريطانية فهي معفاة من الضريبة الجمركية .

وجاءت المادة الثالثة لتؤكد حماية الداي للسفن البريطانية سواء المُصنعة بإنكلترا أو بمستعمراتها بأمريكا عند عدم توفر وثيقة المرور لدى قائد السفينة، إذا ثبُت أنها تابعة لرعية بريطاني أو صُنِعت أو جُهِزت في إنكلترا أو في مستعمراتها بأمريكا.

أكدت وختمت بحضور الرب العظيم في 28 أكتوبر من عام سيدنا المسيح 1703، و من العام الهجري 1115 في اليوم الأول من شهر رجب. وتشكلت المعاهدة من ثلاث مواد.

**معاهدة بين الجزائر وبريطانيا وقعت بالجزائر العاصمة في 20 أكتوبر 1716، تم تجديدها بمعاهدة 18 مارس 1729.**

 مواد السلام والتجارة بين الأمير المعظم والعزيز جورج ، بفضل نعمة الرب، ملك بريطانيا فرنسا وإيرلاندا ، المدافع عن العقيدة المسيحية وبين الشهير الداي علي باشا وحاكم المدينة الشهيرة ومملكة مدينة الجزائر في بلاد البربر ، صدقت وأكدت وجددت من قبل القبطان كونيكسبي نوربوري (Conigsby Norbury) قائد سفينة جلالته المسماة (Argyle)، القبطان نيقولاس إيتون (Nicholas Eaton) قائد سفينة جلالته المسماة (Chester) وقنصل جلالته طوماس طومبسون(Thomas Thompson) بمدينة الجزائر، في 29 من شهر أكتوبر 1716، استنادا للصلاحية الكاملة التي قدمت ومنحت لنا من قبل جون بيكر (John Baker) نائب الأميرال للسرب الأزرق للأسطول البريطاني التابع لجلالته، والأميرال والقائد العام لسفن جلالته العاملة في البحر المتوسط.

 احتوت المعاهدة على أربعة مواد نذكر منها المادة الرابعة. "إذا التقت إحدى السفن الجزائرية مع سفن بريطانية وهي تملك رخص المرور لكل سفينة أو ( سفينة شراعية sattees) التي تتلاءم مع تلك التي يسلمها القنصل البريطاني فيجب أن تمر مجانا دون أي تدخل". توقيع: القبطان: كونيكسبي نوربوري (Conigsby Norbury)، القبطان: نيقولاس إيتون (Nicholas Eaton)، القنصل: طوماس طومبسون(Thomas Thompson)، Con. Norbury.، N. Eaton.، Tho. Thomson.. Algiers, 29 October, 1716.

**معاهدة سلم وتجارة بين الجزائر وبريطانيا العظمى أبرمت في 18 مارس 1729م:**

**ملخص المعاهدة:** تم التأكيد والاتفاق على أنه من الآن فصاعدا فإن الاتفاق الموقّع بين "أرثور هربرت" [في سنة 1682]، وبعده أميرال بحرية جلالة الملك، والسير "ويليام صومس" السفير إلى السيد العظيم عام 1686م، بالإضافة إلى البنود المضافة والمتفق عليها مع القبطان "موندن" والقنصل "كول" عام 1700، ونائب أميرال السرب الأحمر لبحرية جلالة الملك عام 1703، وكذلك البنود المتفق عليها مع القبطان "نوربوري"، والقبطان توماس تومفون"، قنصل جلالة الملك في الجزائر عام 1716، والتي تم تجديدها وتأكيدها مع نائب الأميرال "فيليب جوفانديلب"، إذ يجب احترام هذه البنود من طرف بريطانيا العظمى وحاكم الجزائر الداي، وكل المناطق التابعة للملكة والجزائر، وكذا المواطنين من كلا الجانبين. كما لا يجوز أن تلحق بالسفن أضرارأ أو بالمواطنين الأذى، سواء كان ذلك بكلام أو بفعل. كما يجب أن يتعامل المواطنون من الطرفين بكل احترام وتقدير.

 وهناك معاهدات أخرى أبرمتها الجزائر مع بريطانيا وهي:

- معاهدة سلم و تجارة بين جورج الثالث ملك بريطانيا و فرنسا و ايرلندا وهانوفر و السيد العظيم علي باشا داي "مملكة الجزائر المجاهدة " ، في 14 ماي 1762.

- اتفاقية بين الجزائر و بريطانيا بخصوص جزيرة كورسيكا في عهد الداي حسن و الملك جورج الثالث ملك بريطانيا و ايرلندا و هانوفر في 1 يناير 1796 ثم هدنة بين الجزائر وبريطانيا في عهد الداي عمر بتاريخ 28 اوت 1816 .

- اتفاقية سلم بين الجزائر و بريطانيا العظمى في عهد الداي حسين و الملك جورج الرابع في 26 جويلية 1824 ، و قد ألغاها الداي حسين بعد عام في 1825 و طرد القنصل البريطاني O'Donneil. و كانت آخر معاهدة بين الجزائر و بريطانيا .